

*** حدد أي العبارات الآتية صحيحة وأيها خطأ ، مع ذكر السبب :-**

- (١) كل ما يحصل عليه الأفراد يعتبر دخلا من وجهة نظر الدخل القومي . ()
- (٢) يرتبط مبدأ القصر أو الاستثناء بالحاجات الفردية . ()
- (٣) عملية الكسب أو الخسارة الرأسالية تسهم في الدخل القومي . ()
- (٤) * الخدمات الاجتماعية خدمات عامة لا تخضع لمبدأ القصر . ()
- * لا تخضع الحاجات الاجتماعية لمبدأ القصر أو الاستثناء . ()
- * الخدمات الاجتماعية لا تعرف مبدأ القصر أو الاستثناء . ()
- (٥) الإنفاق القومي هو مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والإنتاج . ()
- (٦) يستطيع السوق توفير الخدمات العامة . ()
- (٧) الاستهلاك هو جزء من الدخل الذي ينفق على السلع والخدمات . ()
- (٨) ضرورة تدخل الدولة لإشباع حاجة الأفراد بها . ()
- (٩) بعض السلع المعمرة تعتبر استهلاكية بمجرد شرائها . ()
- (١٠) الخصخصة تعنى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع العام في ملكية وإدارة وسائل الإنتاج في المجتمع . ()
- (١١) * الادخار هو الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية . ()
- * الادخار هو التضحية بالمستقبل من أجل الحاضر . ()
- (١٢) الخصخصة لا تعنى تراجع دور الدولة في إدارة شؤون المجتمع إنما تعنى إعادة هيكلة هذا الدور . ()
- (١٣) يقصد بالاستثمار الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات المباشرة . ()
- (١٤) * ترتبط العدالة في توزيع الضرائب بفكرة المنفعة . ()
- * تتجه معظم الدول حاليا إلى ربط الضرائب بالمنفعة . ()
- (١٥) يمثل الدخل القومي السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بالدخل النقدي . ()
- (١٦) يجوز إنفاق الإيرادات العامة في تحقيق منافع فردية . ()
- (١٧) يعتبر الدخل النقدي أهم كثيرا من الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد والمجتمع . ()
- (١٨) يضع مجلس الوزراء سياسة تدبير الأموال العامة للدولة . ()
- (١٩) توجد همزة وصل بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي . ()
- (٢٠) تصدر الموازنة العامة لفترة سنة مالية سابقة . ()
- (٢١) النقود همزة الوصل بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي . ()
- (٢٢) الضريبة العامة على المبيعات من الضرائب المباشرة . ()

الإجابــــــــــــــــة

(١) العبرة خطأ : لأن الدخل القومي لا بد أن يكون مقابل الإسهام في العملية الإنتاجية ، فهناك بعض المتحصلات التي لا تدخل في حساب الدخل القومي مثل : مدفوعات التحويلات والمكسب والخسارة الرأسمالية الناتجة عن بيع أحد الأفراد لأصوله .

(٢) العبرة صحيحة : لأنها حاجات يقتصر نفعها على الفرد ذاته ويستطيع أن يحرم منها الآخرين مثل المأكل والملبس والمأوى كما أن مد نفعها للغير يتطلب تحمل أعباء إضافية .

(٣) العبرة خطأ : لأنه لا يدخل في تقدير الدخل القومي الكسب أو الخسارة الرأسمالية ويقصد بذلك التغيير في قيمة الأصول بالزيادة أو النقص عند بيعها وليس ناتج الإسهام في عملية الإنتاج .

(٤) العبرة خطأ : لأن الخدمات الاجتماعية هي خدمات في ظاهرها فردية تخضع لمبدأ القصر أو الاستثناء ولا يمكن توسيع الاستفادة منها دون تكلفة إضافية ولكنها تتضمن نفع عام يعود على الآخرين مثل الصحة والتعليم .

(٥) العبرة خطأ : لأن الإنفاق القومي هو مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد القومي

(٦) العبرة خطأ : لأن السوق يعتمد في تنظيمه على مبدأ المصلحة الذاتية والاختيار الحر للمستهلكين والمنتجين وحسب ظروف العرض والطلب .

(٧) العبرة صحيحة : لأن الاستهلاك يقصد به الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات المباشرة وهو نوعان : استهلاك خاص ، استهلاك عام .

(٨) العبرة صحيحة : لأن السوق يعجز تماما عن توفير الخدمات العامة ولا بد من تدخل الدولة بسبب :

- تردد الأفراد في طلب الخدمة اعتمادا على غيرهم .
- معرفة الأفراد أن يمكنهم الاستفادة من الخدمة دون تحمل تكاليف إضافية ولا يمكن حرمانهم من الاستفادة بها متى تحققت فعلا .
- امتناع الأفراد عن تحمل تكاليف إنتاج الخدمة لأنهم ليسوا المستفيدين الوحيديين منها .
- أنها لا تخلق الدافع الذاتي للأفراد للإعلان عن حاجتهم إليها أو تحمل ثمنها ولذلك تقوم الدولة بإشباعها .

(٩) العبرة صحيحة : لأن الاستهلاك يبدأ من لحظة الشراء حتى لو لم يتم الانتفاع بها في الحال كالسيارة والغسالة .

(١٠) العبرة خطأ : لأن الخصخصة تعنى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في ملكية وإدارة وسائل الإنتاج في المجتمع .

(١١) العبرة خطأ : لأن الادخار هو عملية سلبية تمثل جزءا من الدخل الذي لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .

(١٢) العبرة صحيحة : لأن الخصخصة لا تعنى تراجع دور الدولة في إدارة شئون المجتمع وإنما تعنى إعادة هيكلة هذا الدور بحيث تتحول الدولة عن القيام بدور مباشر في عملية الإنتاج والتوزيع تاركة تلك المهمة للقطاع الخاص على أن تتفرغ الدولة لوضع السياسات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لقيام القطاع الخاص بهذا الدور وتفعيله ورقابته .

(١٣) العبرة خطأ : لأن الاستثمار هو الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية ، لكي تستخدم في الفترات القادمة .

(١٤) العبرة خطأ : لأن العدالة في توزيع الضرائب لا ترتبط بفكرة المنفعة وإنما بالقدرة على الدفع فالغنى يدفع ضرائب أكثر من الفقير لقدرته على الدفع وليس إلى تحقيقه منفعة أكبر من خدمات الدولة .

(١٥) العبرة خطأ : لأن الدخل الحقيقي هو الذي يمثل مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالدخل النقدي .

(١٦) العبرة خطأ :- لأن الهدف من إنفاق الإيرادات العامة هو تحقيق نفع عام لإشباع الحاجات العامة والاجتماعية ، فلا يجوز أن ينفق الإيرادات العامة لتحقيق نفع خاص للأفراد نظراً لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو غيره .

(١٧) العبرة خطأ : لأن الدخل الحقيقي أهم بكثير جداً من الدخل النقدي لأنه يعبر عن مستوى معيشة الفرد والمجتمع ككل والدخل النقدي ليس له قيمة في حالة ارتفاع الأسعار .

(١٨) العبرة صحيحة : لأن تدبير الأموال العامة للدولة من صلب عمل السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء .

(١٩) العبرة صحيحة : لأن الأسعار همزة وصل بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي مع ثبات الدخل النقدي عند مستوى معين فإن الدخل الحقيقي سيظل ثابتاً بدوره طالما ظل مستوى أسعار السلع والخدمات في السوق على ما هو عليه دون تغيير أما إذا تغير مستوى الأسعار هذا بالانخفاض فسيزيد الدخل الحقيقي وبالعكس فإن تغير مستوى الأسعار بالارتفاع يقلل من الدخل الحقيقي .

(٢٠) العبرة خطأ : لأن الموازنة العامة هي وثيقة قانونية ومحاسبية تبين النفقات العامة التي ستقوم بها الدولة ، والموارد المالية التي ينتظر أن تحققها لفترة قادمة (غالباً سنة) .

(٢١) العبرة خطأ : لأن النقود ليست همزة الوصل بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي وإنما الأسعار هي همزة الوصل إذا ثبت الدخل النقدي عند مستوى معين فإن الدخل الحقيقي سيظل ثابتاً أما إذا تغير مستوى الأسعار بالانخفاض فسيزيد الدخل الحقيقي وبالعكس فإن تغير مستوى الأسعار بالارتفاع يقلل من الدخل الحقيقي .

(٢٢) العبرة خطأ : لأن الضريبة العامة على المبيعات من أهم الضرائب غير المباشرة على الإطلاق .

• اختر الإجابة الصحيحة مما بين القوسين:-

- (١) يقدر قيمة الإنتاج القومي للدولة على أساس
- (فائض الميزانية - جملة الصادرات - جملة الواردات - قيمة الخدمات والسلع في السوق)
- (٢) خصصة هي تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص (الإدارة - الملكية - الإنتاج - الاستهلاك) .
- (٣) يعتبر الدخل القومي الوجه الآخر

(للناتج القومي – للإنتاج القومي – للدخل القومي – للدخل المتوسط – للاستثمار القومي) .

(٤) المبالغ التي تنفقها الدول بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة هي
(الإيرادات العامة – الموازنة العامة – النفقات العامة – المالية العامة) .

(٥) لتجنب خطر الازدواج المحاسبي ينبغي أن يقدر الإسهام الإنتاجي وفقاً لما يسمى بـ
(القيمة المضافة – الموارد السياسية – الاستهلاك المادي – الاستهلاك الاقتصادي) .

(٦) الباب الثاني من أبواب النفقات العامة التي تدخل في الموازنة العامة للدولة هو

(الأجور والمرتببات – أقساط الدين العام – الاستخدامات الاستثمارية – النفقات والتحويلات الجارية) .

(٧) الناتج القومي يساوى
(القيمة المضافة – قيمة الاستهلاك – قيمة الناتج الكلي – قيمة الدخل) .

(٨) من أهم صور الإيرادات العامة السيادية للدولة والتي تفرض على الأفراد دون الارتباط بخدمة خاصة يحصلون عليها هي

(الرسوم – الضرائب – الاقتراض العام – الإيرادات من ممتلكات الدولة) .

(٩) الأجور والمرتببات التي يحصل عليها الأفراد هي
(دخول ملكية – دخول العمل – دخول الإنتاج – القيمة المضافة) .

(١٠) الضرائب التي تفرض بنسب تتزايد مع زيادة قيمة الوعاء الخاضع للضريبة تعرف باسم

(ضرائب نسبية – ضرائب تصاعدية – ضرائب مباشرة – ضريبة الرأس) .

(١١) الإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات التي تشبع الحاجات المباشرة هو
(الاستثمار – الاستهلاك – الادخار – الأسعار) .

(١٢) من الضرائب المباشرة

(الضرائب الجمركية – ضريبة الاستهلاك – ضريبة الإنتاج – الضريبة على أرباح شركات الأموال) .

(١٣) يطلق على الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلاد الإنتاجية لكي تستخدم في الفترات القادمة

(الدخل القومي – الاستثمار – الناتج القومي – الاستهلاك) .

(١٤) تعتبر الضريبة العامة على المبيعات من الضرائب

(المباشرة – غير المباشرة – النسبية – التصاعدية) .

(١٥) يطلق على مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في السوق مقابل كمية من النقود

- (الدخل النقدي - الدخل الحقيقي - الدخل القومي - الدخل المتوسط) .
- (١٦) تعتبر من الضرائب غير المباشرة ، ضرائب
- (الجمارك - الدخل - الأرباح التجارية - المرتبات) .
- (١٧) انخفاض أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة
- (الدخل الحقيقي - الدخل المتوسط - الدخل القومي - الإنفاق القومي) .
- (١٨) تبدأ السنة المالية في مصر أول شهر
- (يناير - مايو - يوليو - ديسمبر) .
- (١٩) أيها أكثر دلالة على مستوى النشاط الاقتصادي
- (الدخل القومي - الناتج القومي - الإنتاج القومي - النمو الاقتصادي) .
- (٢٠) لا تمثل من الموازنة العامة .
- (توازن الموازنة - ذاتية الإيرادات العامة - عمومية الموازنة - وحدة الموازنة) .
- (٢١) يتمثل الفرق بين الإنتاج القومي والناتج القومي في
- (القيمة المضافة - متوسط دخل الفرد - قيمة الاستهلاك - قيمة الاستثمار) .
- (٢٢) يتمثل الفرق بين الحاجات الفردية والحاجات العامة في
- (حجم التكلفة - مبدأ القصر أو الاستئثار - درجة الإشباع - حجم المنفعة) .
- (٢٣) تتشابه الحاجات الاجتماعية والحاجات العامة في كونها تتحقق من خلال
- (المصلحة الفردية والاختيار - عدالة التوزيع - استخدام سلطة الدولة - مجموع الأنشطة الفردية) .
- (٢٤) كل عبارة مما يلي تعبر عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي عدا
- (إشباع الحاجات العامة - تحقيق الاستقرار والنمو - تحقيق مبدأ المصلحة الذاتية للمستهلك والمنتج - تحقيق عدالة التوزيع) .

*___*___*___*___*___*

الإجابات

- (١) قيمة الخدمات والسلع في السوق .
- (٢) الملكية .
- (٣) للناتج القومي .
- (٤) النفقات العامة .
- (٥) القيمة المضافة .
- (٦) النفقات والتحويلات العامة .
- (٧) القيمة المضافة .
- (٨) الضرائب .
- (٩) دخول العمل .

- (١٠) ضرائب تصاعديّة .
- (١١) الاستهلاك .
- (١٢) الضريبة على أرباح شركات الأموال .
- (١٣) الاستثمار .
- (١٤) غير المباشرة .
- (١٥) الدخل الحقيقي .
- (١٦) الجمارك .
- (١٧) الدخل الحقيقي .
- (١٨) يوليو .
- (١٩) الناتج القومي .
- (٢٠) ذاتية الإيرادات العامة .
- (٢١) القيمة المضافة .
- (٢٢) مبدأ القصر أو الاستثناء .
- (٢٣) استخدام سلطة الدولة .
- (٢٤) تحقيق مبدأ المصلحة الذاتية للمنتج والمستهلك .

www.mrashraf.com

• أكمل الجمل الآتية بما يناسبه :-

- (١) يقاس الإنتاج القومي بمقياس عام هو أما الناتج القومي فيساوى الإنتاج الإجمالي مطروحا منه قيمة
- (٢) ينطبق مبدأ القصر أو الاستثناء على
- (٣) لا تدخل ضمن حساب الدخل القومي .
- (٤) يعتبر التعليم من الحاجات
- (٥) الإنفاق القومي هو الإنفاق على الاستهلاك و من الدخل القومي خلال فترة معينة .
- (٦) تعنى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في ملكية وإدارة وسائل الإنتاج في المجتمع .
- (٧) يقصد بالاستثمار من أجل إلى ثروة البلد الإنتاجية .
- (٨) الضرائب أهم صور العامة وهي تفرض على أساس القدرة على

(٩) الدخل الحقيقي يمثل السلع و.....التي يمكن الحصول عليها بالدخل

(١٠) من أهم مبادئ كفاءة السياسة الضريبية مبدأ أي توفير الضرائب بحصيلة كافية لمواجهة النفقات العامة .

(١١) تعتبر الأسعار همزة الوصل بين الدخل والدخل

(١٢) أهم تقسيمات الضرائب من حيث أسعارها هي الضرائب والضرائب

(١٣) الموازنة العامة هي التي تبين النفقات العامة و..... لسنة مالية قادمة .

(١٤) لا بد أن تعرض الموازنة العامة على ممثلي الشعب وأن تصدر بقانون من

(١٥) يشمل الإنفاق الفعلي والإيرادات التي حصلت في سنة مالية سابقة .

(١٦) من أهم مبادئ الموازنة العامة مبدأ ويقصد به أن تكفى الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة .

*_*_*_*_*_*_*_*

الإجابات

www.mrashraf.com

(١) الأسعار السائدة في السوق (النقود) - الاستهلاك الوسيط .

(٢) الحاجات الفردية .

(٣) مدفوعات التحويلات .

(٤) الاجتماعية .

(٥) مجموع - الاستثمار .

(٦) المخصصة .

(٧) الإنفاق - الإضافة .

(٨) الإيرادات - الدفع .

(٩) الخدمات - النقدي .

(١٠) الكفاية .

(١١) النقدي - الحقيقي .

(١٢) التصاعدية - النسبية .

(١٣) الوثيقة القانونية ولمحاسبية - الإيرادات العامة .

(١٤) السلطة التشريعية .

(١٥) الحساب الختامي .

(١٦) توازن الموازنة .

• اكتب المفهوم الاقتصادي المناسب لكل عبارة من العبارات الآتية :-

(١) مجموع الإسهام الإنتاجي للمشروعات في اقتصاد معين خلال فترة معينة .

- (٢) فرع علم الاقتصاد الذي يدرس دور الدولة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية
- (٣) مجموع ما تحصل عليه عناصر الإنتاج من دخل خلال فترة معينة مقابل إسهامها في تحقيق الناتج القومي .
- (٤) ينتشر النفع المترتب عليها بحيث يتمتع بها أكثر من فرد .
- (٥) الهبات والتبرعات والإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة .
- (٦) إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في ملكية وإدارة وسائل الإنتاج في المجتمع .
- (٧) * جزء من الدخل الذي لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .
* عملية سلبية تمثل جزء من الدخل الذي لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .
- (٨) خدمات تتضمن نفع عام وهي في ظاهرها فردية ينطبق عليها مبدأ القصر .
- (٩) الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية لكي تستخدم في الفترات القادمة
- (١٠) هي مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي تجمع أفرادا عاديين .
- (١١) الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات المباشرة .
- (١٢) المبالغ التي تنفقها الدولة بقصد إشباع الحاجات العامة والاجتماعية تحقيقا لدورها في المجتمع .
- (١٣) ما تحصل عليه عناصر الإنتاج من عوائد نقدية نتيجة إسهامها في العملية الإنتاجية وتتأثر بتغيرات الأسعار .
- (١٤) المبالغ التي تحصل عليها الدولة من مصادر متعددة لتغطية نفقاتها .
- (١٥) مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في السوق مقابل كمية من النقود .
- (١٦) كل ما يتم تحصيله من نقود مقابل خدمة يحصل عليها الفرد .
- (١٧) ضريبة تفرض بشرائح يزيد سعرها مع الارتفاع من شريحة إلى أخرى .
- (١٨) ضريبة يتحدد سعرها بنسبة معينة من الوعاء الخاضع للضريبة دون تغيير هذه النسبة مهما زاد الوعاء .

(١٩) أحد مبادئ كفاءة السياسة الضريبية وهو تحصيل الضريبة في مواعيد مناسبة للممولين دون إرهاق .

(٢٠) الوثيقة القانونية والمحاسبية التي تبين النفقات والإيرادات لفترة قادمة .

(٢١) يمثل الإنفاق الفعلي والإيرادات التي حصلت عليها الدولة في سنة مالية سابقة .

(٢٢) أحد مبادئ الموازنة العامة وهي أن توضع الموازنة العامة لسنة مالية لا أكثر .

(٢٣) أحد مبادئ الموازنة العامة تدرج فيه جميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة .

*__*__*__*__*__*__*

الإجابات

(١) الناتج القومي .

(٢) المالية العامة .

(٣) الدخل القومي .

(٤) الحاجات العامة .

(٥) مدفوعات التحويلات .

www.mrashraf.com (٦) الخصخصة .

(٧) الادخار .

(٨) الخدمات الاجتماعية .

(٩) الاستثمار .

(١٠) الدولة .

(١١) الاستهلاك .

(١٢) النفقات العامة .

(١٣) الدخل النقدي .

(١٤) الإيرادات العامة .

(١٥) الدخل الحقيقي .

(١٦) الرسوم .

(١٧) الضرائب التصاعدية .

(١٨) الضرائب النسبية .

(١٩) مبدأ الملائمة .

(٢٠) الموازنة العامة .

(٢١) الحساب الختامي .

(٢٢) مبدأ سنوية الموازنة .

(٢٣) مبدأ وحدة الموازنة .

• قارن بين :-

- (١) الإنتاج القومي والنتاج القومي .
- (٢) خصخصة الملكية وخصخصة الإدارة .
- (٣) الناتج القومي والإنفاق القومي .
- (٤) الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية .
- (٥) دخول الملكية ودخول العمل .
- (٦) الإيرادات العامة والنفقات العامة .
- (٧) الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص .
- (٨) الضرائب والرسوم .
- (٩) الاستثمار والادخار .
- (١٠) فرض الضرائب ومصادرة الأموال .
- (١١) متوسط الدخل والدخل النقدي .
- (١٢) الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية .
- (١٣) الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .
- (١٤) الدخل النقدي والدخل الحقيقي .
- (١٥) مبدأ سنوية الموازنة ومبدأ وحدة الموازنة .
- (١٦) مبدأ سنوية الموازنة ومبدأ توازن الموازنة .

*__*__*__*__*__*

الإجابــــــــــــــــة

الناتج القومي	(١) الإنتاج القومي
* هو مجموع الإسهام الإنتاجي للمشروعات في اقتصاد معين خلال فترة معينة (في الغالب سنة) مع تفادي الأزواج المحاسبي .	* هو مجموع ما أنتج في الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية خلال فترة معينة .
* يحسب الناتج القومي من خلال القيمة المضافة أي طرح قيمة الاستهلاك الوسيط من الإنتاج الإجمالي .	* وحدة قياس الإنتاج القومي هي الأسعار السائدة في السوق .

خصخصة الإدارة	(٢) خصخصة الملكية
تتم عن طريق احتفاظ الدولة بالملكية مع التعاقد مع القطاع الخاص لإدارة المشروع أو احتفاظ الدولة بالملكية والإدارة مع الأخذ بأساليب القطاع الخاص في الإدارة مثل أساليب الثواب والعقاب وإمكانية إنهاء الخدمة .	هي تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة (المشروعات المملوكة للقطاع العام) إلى ملكية القطاع الخاص (أفراد أو جماعات) وطنيا كان أم أجنبيا .

الإنفاق القومي	(٣) الناتج القومي
هو مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد القومي	هو مجموع الإسهام الإنتاجي للمشروعات في اقتصاد معين خلال فترة معينة (في الغالب سنة) مع تفادى الأزواج المحاسبي

الخدمات الاجتماعية	(٤) الخدمات العامة
هي خدمات في ظاهرها فردية تخضع لمبدأ القصر ولا يمكن توسيع نطاق الإفادة منها دون تكلفة إضافية ولكنها مع ذلك تتضمن نفعا عاما يعود على الآخرين مثل التعليم والصحة .	هي خدمات لا تعرف مبدأ القصر أو الاستثناء فمتي توافرت هذه الخدمات فإن النفع المترتب عليها يشيع بين عدد كبير من الأفراد مثل الحاجة إلى الأمن والعدالة .

دخول العمل	(٥) دخول الملكية
تتكون من الأجور والمرتبات والمكافآت وهي تدخل في حساب الدخل القومي لأنها نتيجة المساهمة في العملية الإنتاجية	تتكون من الأرباح والفوائد والريع وهي تدخل في حساب الدخل القومي .

النفقات العامة	(٦) الإيرادات العامة
هي المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة والاجتماعية تحقيقا لدور الدولة في المجتمع .	هي ما تحصل عليه الدولة من مبالغ وإيرادات من مصادر متعددة لتغطية نفقاتها .

الاستهلاك الخاص	(٧) الاستهلاك العام
هو الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الفردية مثل الملابس والمسكن .	هو إنفاق السلطات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية مثل التعليم والصحة والأمن .

الرسوم	(٨) الضرائب
* تفرض الرسوم مقابل خدمة يحصل عليها الفرد مثل بعض الخدمات التعليمية	* تفرض الضرائب جبرا على الأفراد دون الارتباط بخدمة خاصة يحصلون

عليها . * تفرض بنسبة معينة من الوعاء الضريبي .	وأحيانا تكون قيمة الرسوم أقل أو أكبر من تكلفة الخدمة .
---	--

(٩) الاستثمار	الإدخار
هو الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية لكي تستخدم في المستقبل .	هو عملية سلبية تمثل جزءا من الدخل الذي لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .

(١٠) فرض الضرائب	الاستهلاك الاقتصادي
الضرائب تمثل إسهام من الأفراد في تحمل النفقات العامة وليست عقوبة عليهم	هي أموال تأخذ من الأفراد كعقوبة عليهم تدخل خزانة الدولة وتفقد ذاتيتها .

(١١) متوسط الدخل	الدخل النقدي
هو ما حصل عليه كل فرد في الدولة من دخل في المتوسط خلال عام ما ، ونحصل عليه بقسمة الدخل القومي للدولة في عام ما على عدد سكان الدولة في نفس العام .	هو كمية النقود التي يتم الحصول عليها مقابل الإسهام في العملية الإنتاجية خلال مدة معينة (سنة) .

www.mrashraf.com

(١٢) الضرائب النسبية	الضرائب التصاعدية
يتحدد سعرها بنسبة معينة من الوعاء الخاضع للضريبة دون أن تتغير هذه النسبة مهما زاد أو قل هذا الوعاء .	تفرض بنسب متصاعدة مع زيادة قيمة الوعاء الضريبي .

(١٣) الدخل النقدي	الدخل الحقيقي
هو كمية النقود التي يتم الحصول عليها مقابل الإسهام في العملية الإنتاجية خلال مدة معينة (سنة) .	هو مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في السوق مقابل كمية من النقود .

(١٤) الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
تفرض على الدخل بمناسبة الحصول عليه مثل الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح شركات الأموال .	تفرض على الدخل عند إنفاقه مثل الضريبة العامة على المبيعات والضريبة الجمركية .

(١٥) مبدأ سنوية الموازنة	مبدأ وحدة الموازنة
-----------------------------------	---------------------------

الأصل أن توضع الموازنة العامة لسنة مالية قادمة لا أكثر ويسمح ذلك بسهولة التنبؤ بالإيرادات العامة والنفقات العامة .	الأصل أن تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة هي الموازنة العامة للدولة مما يعطي صورة متكاملة عن نشاط الدولة .
--	--

(١٦) مبدأ سنوية الموازنة	مبدأ توازن الموازنة
الأصل أن توضع الموازنة العامة لسنة مالية قادمة لا أكثر ويسمح ذلك بسهولة التنبؤ بالإيرادات العامة والنفقات العامة .	الأصل أن تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة وبالتالي تتوازن الموازنة العامة .

www.mrashraf.com

• ما المقصود بالمفاهيم الآتية :-

- (١) الإنتاج القومي .
- (٢) مبدأ القصر أو الاستثناء .
- (٣) الازدواج المحاسبي .
- (٤) الخدمات الاجتماعية .
- (٥) الاستهلاك الوسيط .
- (٦) الخصخصة .
- (٧) دخول العمل .

- (٨) خصصة الملكية .
- (٩) الإنفاق القومي .
- (١٠) خصصة الإدارة .
- (١١) الادخار .
- (١٢) الاقتراض العام .
- (١٣) الدخل المتوسط .
- (١٤) الضرائب .
- (١٥) الضرائب المباشرة .
- (١٦) الحساب الختامي .
- (١٧) مبدأ عمومية الموازنة .
- (١٨) توازن الموازنة .

* _ * _ * _ * _ * _ * _ *

الإجابات

www.mrashraf.com

- (١) الإنتاج القومي : هو مجموع ما أنتج في الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية خلال فترة معينة .
- (٢) مبدأ القصر أو الاستثناء : يقصد بها أن الفرد الذي يحصل على السلعة أو الخدمة التي تشبع حاجته يقتصر نفعها عليه ويستطيع أن يحرم الآخرين من الاستفادة بها كما أن مد هذه المنفعة إلى الغير يتطلب تحمل أعباء إضافية وينطبق على الحاجات الفردية .
- (٣) الازدواج المحاسبي : هو حساب السلع الوسيطة أكثر من مرة خلال إنتاج المشروعات أو حساب إنتاج المشروع الواحد أكثر من مرة .
- (٤) الخدمات الاجتماعية : هي خدمات في ظاهرها فردية تخضع لمبدأ القصر ولا يمكن توسيع نطاق الاستفادة منها دون تكلفة إضافية ولكنها تتضمن نفعاً عاماً يعود على الآخرين ولا يمكن تجاهل أثرها عليهم مثل التعليم والصحة .
- (٥) الاستهلاك الوسيط : هو قيام المشروعات باستهلاك سلع وخدمات تشتريها من المشروعات الأخرى ، وهو يتم خلال العملية الإنتاجية .
- (٦) الخصصة : هي إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في ملكية وإدارة وسائل الإنتاج في المجتمع .
- (٧) دخول العمل : هي الدخول الناتجة عن المشاركة في العملية الإنتاجية وتدخل في حساب الدخل القومي مثل : الأجور والمرتببات والمكافآت .
- (٨) خصصة الملكية : هي تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص سواء وطنياً أو أجنبياً .

(٩) الإنفاق القومي : هو مجموع ما ينفق على الاستهلاك والاستثمار خلال فترة معينة في الاقتصاد القومي .

(١٠) خصخصة الإدارة : هي احتفاظ الدولة بالملكية مع التوسع في التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بمهام الإدارة بالكامل أو احتفاظ الدولة بالملكية والإدارة مع الأخذ بأساليب القطاع الخاص في الإدارة .

(١١) الإدخار : هو عملية سلبية تمثل جزءا من الدخل الذي لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .

(١٢) الاقتراض العام : هو أحد مصادر الإيرادات العامة وهو إيرادات في ظاهرها اختياري فهو يخفي عنصرا من عناصر الإكراه لأن الدين العام غالبا ما يسدد من عائد الضرائب التي تفرض في المستقبل ولذلك يعتبر الدين العام نوعا من الضرائب المؤجلة .

(١٣) الدخل المتوسط : هو ما حصل عليه كل فرد في الدولة من دخل في المتوسط خلال عام ما .

(١٤) الضرائب : هي اقتطاع مالي من دخول و ثروات الأشخاص الاقتصادية – طبيعية ومعنوية – تحصل عليها الدولة جبرا منهم بمقتضى ما لها من سلطة سيادية وقانونية دون مقابل لدافعها وذلك لتمكين الدولة من تحقيق أغراض السياسة المالية .

(١٥) الضرائب المباشرة : تفرض على الدخل بمناسبة الحصول عليه مثل الضريبة على أرباح شركات الأموال .

(١٦) الحساب الختامي : يمثل الإنفاق الفعلي والإيرادات التي حصلت في سنة مالية سابقة ، ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداده ثم يعرض على مجلس الشعب لاعتماده .

(١٧) مبدأ عمومية الموازنة : الأصل أن تظهر الموازنة جميع النفقات والإيرادات بشكل مفصل دون إجراء أية مقاصة بين إيرادات أي مرفق ونفقاته حيث أن الإيرادات العامة التي تشملها الموازنة تعتبر موردا للنفقات العامة دون تخصيص فلا يخصص إيراد بعينه لتمويل نفقة بذاتها .

(١٨) توازن الموازنة : هو أحد مبادئ الموازنة العامة وهو يعني أن تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة وبالتالي تتوازن الموازنة العامة .

• بم تفسر :-

- (١) الأسعار هي المقياس العام لقياس الإنتاج القومي .
- (٢) الحاجات الخاصة خاضعة لمبدأ القصر والاستئثار
- (٣) قيمة الإنتاج القومي أكبر من قيمة الناتج القومي .
- (٤) * عجز السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية .
- * عدم صلاحية السوق لإشباع جميع الحاجات .
- * إشباع الحاجات العامة والاجتماعية لا يتم عن طريق الرضا الطوعي للأفراد .
- (٥) مدفوعات التحويلات لا تدخل في حساب الدخل القومي .
- (٦) عدالة توزيع الدخل القومي مسؤولية الدولة .

- (٧) * الكسب والخسارة الرأسمالية لا يسهمان في الدخل القومي .
 * عند تقدير الدخل القومي لا يدخل في التقدير الكسب أو الخسارة الرأسمالية .
 (٨) تحول الدولة عن القيام بدور مباشر في عملية الإنتاج والتوزيع .
 (٩) الادخار والاستثمار وجهان لعملة واحدة .
 (١٠) ثمن التذكرة في وسائل النقل العام أقل من تكلفتها الحقيقية .
 (١١) أهمية الدخل الحقيقي عن الدخل النقدي .
 (١٢) ارتباط تطور الديمقراطية السياسية في العالم بموضوع الضرائب .
 (١٣) الأسعار هي همزة الوصل بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي .
 (١٤) تعتبر ديون الدولة نوعاً من الضرائب المؤجلة .
 (١٥) * التهرب من الضرائب جريمة في حق الوطن .
 * الضرائب من أهم صور الإيرادات العامة السيادية للدولة .
 * تعد الضرائب إيرادات سيادية .
 (١٦) ضرورة مراقبة السلطة التشريعية للنشاط المالي للدولة .
 (١٧) أهمية عرض الحساب الختامي للموازنة العامة على ممثلي الشعب .
 (١٨) مبدأ سنوية الموازنة .
 (١٩) ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة .

* _ * _ * _ * _ * _ *

الإجابة
www.mrashraf.com

- (١) لأننا نعبر عن قيم أو أثمان السلع والخدمات بوحدات من النقود .
 (٢) لأن الحاجات الخاصة (الفردية) تعرف مبدأ القصر أو الاستثناء بمعنى أن الفرد الذي يحصل على السلعة أو الخدمة التي تشبع حاجته يقتصر نفعها عليه ويستطيع أن يحرم الآخرين من الاستفادة بها كما أن مد هذه المنفعة إلى الغير يتطلب تحمل أعباء إضافية مثل الحاجة إلى المأكل والمأوى .
 (٣) لأن الإنتاج القومي هو مجموع ما أنتج في الاقتصاد القومي من سلع وخدمات نهائية خلال فترة معينة أما الناتج القومي فهو مجموع الإسهام الإنتاجي للمشروعات في اقتصاد معين خلال فترة معينة وهكذا يعتبر الناتج القومي جزء من الإنتاج القومي .
 (٤) يعجز السوق عن توفير الخدمات العامة الاجتماعية حيث أنه يعتمد على مبدأ المصلحة الذاتية وظروف العرض والطلب لذلك لا بد أن تقوم الدولة بتقديمها بسبب :-
 - تردد الأفراد في طلب الخدمة اعتماداً على غيرهم .
 - معرفة الأفراد أن يمكنهم الاستفادة من الخدمة دون تحمل تكاليف إضافية ولا يمكن حرمانهم من الاستفادة بها متى تحققت فعلاً .
 - امتناع الأفراد عن تحمل تكاليف إنتاج الخدمة لأنهم ليسوا المستفيدين الوحيديين منها .
 - أنها لا تخلق الدافع الذاتي للأفراد للإعلان عن حاجتهم إليها أو تحمل ثمنها ولذلك تقوم الدولة بإشباعها .
 (٥) لأن مدفوعات التحويلات ليست ناتجة عن المشاركة في العملية الإنتاجية أي لا تدفع مقابل خدمات إنتاجية قام بها الأفراد ومن أمثلتها الفوائد وإعانات البطالة والإعانات الاجتماعية .

(٦) لأن دور الدولة لا يقتصر على توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية في ظروف مناسبة وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بل إن الدولة تتدخل أيضا لتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأفراد ويتحقق ذلك عن طريق التأثير في توزيع المزايا والأعباء على المواطنين بشكل يساعد على تقريب الفوارق بين الطبقات ويزيل الإحساس بالظلم بين الأفراد مما يؤدي إلى الإسهام في دفع حركة للمجتمع للأمام .

(٧) لأن بيع أو شراء الأصول الرأسمالية مثل بيع منزل أو سيارة قد يحقق كسبا للأفراد وهذا الكسب يعتبره البعض دخلا وهذا غير صحيح لأن هذا الكسب أو الخسارة لم ينتج عن الإسهام في العملية الإنتاجية ، ولكن يعتبره الاقتصاد عملية تبادل بين الأصول القائمة بين الاقتصاد القومي .

(٨) لأن الأفراد هم أكثر كفاءة من الدولة ومؤسساتها العامة في القدرة على التشغيل الأمثل لموارد المجتمع المحدودة الأمر الذي يحقق في النهاية صالح المجتمع ككل وحتى تتفرغ الدولة لوضع السياسات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لقيام القطاع الخاص بهذا الدور وتفعيله ورقابته .

(٩) لأن الادخار عملية سلبية تمثل جزءا من الدخل الذي لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية أما الاستثمار فيقصد به الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية ، لكي تستخدم في الفترات القادمة . (١٠) لأن هناك خدمات تقدمها الدولة لمواطنيها إما مجانا أو بأسعار رمزية لا تتناسب مع تكلفتها وتقوم الدولة بتمويل تلك الخدمات عن طريق الإيرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب .

(١١) لأن الدخل الحقيقي يمثل مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل الدخل النقدي وهو يعبر عن مستوى معيشة الفرد والمجتمع ككل والدخل النقدي ليس له قيمة في حالة ارتفاع الأسعار

(١٢) لأن معظم دساتير العالم تقرر بأن الضرائب لا تفرض ولا تعدل إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب ولا ينبغي أن تقتصر موافقة الشعب على ما يفرض على المواطنين من أعباء وإنما يجب أن تمتد أيضا إلى اختيار الوجوه التي تنفق عليها هذه الضرائب حتى لا تهدر أموالهم في استخدامات لا طائل من ورائها وبذلك ترتبط الديمقراطية بكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة .

(١٣) لأن إذا انخفضت الأسعار في السوق معنى ذلك زيادة الدخل الحقيقي ، وإذا ارتفعت الأسعار فمعنى ذلك انخفاض الدخل الحقيقي إذا ثبتت الأسعار فمعنى ذلك ثبات الدخل الحقيقي ، ولذلك فالأسعار تعتبر همزة الوصل بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي

(١٤) لأن الديون العامة غالبا ما تسدد من عائد الضرائب التي تفرض في المستقبل . (١٥) لأن الضرائب تحتل مكان الصدارة من بين مصادر الإيرادات العامة كلها وعن طريقها يتم تمويل الجانب الأكبر من النفقات العامة التي يستفيد منها كل أفراد المجتمع حيث تفرض بشكل إجباري وتستخدم الدولة في سبيل الحصول عليها سلطتها السيادية أو قوة القهر القانوني الذي تباشره الدولة على مواطنيها والمقيمين على أرضها .

(١٦) لأنه إذا كان للدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية عن طريق القهر واستخدام السلطة فإن الوجه المقابل لذلك هو ضرورة توفير الديمقراطية بحيث لا تستخدم هذه السلطة إلا فيما يعود بالخير على المواطنين ولمعرفة كل بند من الإيرادات وأين أنفق ومعرفة مدى اتفاق أو انحراف الحساب الختامي عن الموازنة العامة .

(١٧) لأن رقابة السلطة التشريعية (مجلس الشعب) لنشاط الدولة المالي تتحقق بدرجة أكبر برقابة الحسابات الختامية ومدى اتفاقها أو انحرافها عن الموازنة العامة كما لا بد من عرض الحساب الختامي على السلطة التشريعية لاعتماده ولمعرفة كل بند من الإيرادات وأين أنفق .

(١٨) حتى يسهل التنبؤ بالنفقات العامة والإيرادات العامة كما يوفر للمجالس الشعبية الفرصة للرقابة المستمرة .

(١٩) حتى لا يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة والذي يترتب عليه التوسع في إصدار النقود ، وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار مستويات المعيشة .

• ماذا يحدث إذا :- www.mrashraf.com

- (١) * انخفضت مدخرات الأفراد .
- * أسرف أفراد الشعب في تبديد مدخراتهم
- (٢) عجز السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية
- (٣) ارتفعت أو انخفضت أسعار السلع والخدمات مع ثبات الدخل النقدي
- (٤) * لم تتدخل الدولة لتوفير الخدمات العامة
- * لم تستخدم الدولة سلطتها في إشباع الحاجات العامة والاجتماعية .
- (٥) ثبت الدخل النقدي عند مستوى معين .
- (٦) لم تتحقق العدالة في توزيع الدخل القومي
- (٧) لم تهتم الدولة بتحصيل الضرائب
- (٨) لم تتبع الدولة مبدأ سنوية الموازنة
- (٩) * كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة
- * زادت النفقات مع ثبات الإيرادات
- * لم يحترم مبدأ توازن الموازنة

*__*__*__*__*__*__*

الإجابة

(١) سوف يقل راس المال وبالتالي يقل الاستثمار مما يترتب عليه عدم زيادة ثروة البلد الإنتاجية في المستقبل ، وزيادة أعباء الحكومة مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزامها نحو تنفيذ المشروعات .
(٢) سوف تصبح الدولة هي السبيل الوحيد لتوفير الخدمات العامة والاجتماعية عن طريق الضرائب والجمارك وغيرها وذلك إشباع الحاجات العامة والاجتماعية للأفراد حيث أن الأفراد لا يستطيعون توفيرها .

(٣) في حالة ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخل النقدي عند مستوى معين سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل الحقيقي . وفي حالة انخفاض الأسعار مع ثبات الدخل النقدي عند مستوى معين سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الحقيقي .

(٤) سوف يعجز السوق عن إشباع الخدمات العامة مثل مجالات الأمن والعدالة والتعليم إلخ ، مما يؤدي إلى الفوضى في هذه المجالات فتنشر الجريمة ويتحول التعليم إلى تعليم طبقي ومن ثم تنتشر الأمية والجهل وهكذا .

(٥) مع ثبات الدخل النقدي عند مستوى معين فإن الدخل الحقيقي سيبطل ثابتا بدورة طالما ظل مستوى أسعار السلع والخدمات في السوق على ما هو عليه دون تغيير ، إما إذا تغير مستوى الأسعار بالانخفاض فسيزيد الدخل الحقيقي ، وبالعكس فإن تغير مستوى الأسعار بالارتفاع فسينخفض الدخل الحقيقي .

(٦) سوف لن يتم توزيع المزايا والأعباء على المواطنين مما يؤدي إلى إحساس المواطنين بالظلم ووجود فوارق بين طبقات المجتمع مما يعمل على انتشار الفوضى والحقد بين أفراد المجتمع .

(٧) سوف تعجز الدولة عن إشباع الحاجات العامة والاجتماعية لأن الضرائب تمثل الجانب الأكبر من الإيرادات السيادية العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة .

(٨) سوف يصعب التنبؤ بالنفقات العامة والإيرادات العامة كما لا يوفر للمجالس الشعبية الفرصة للرقابة المستمرة .

(٩) سوف يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على التوسع في إصدار النقود وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار مستوى المعيشة وظهور اختلالات في العلاقات الخارجية للدول .